



المركز التونسي للإقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Économie

مذكرة توجيهية | رقم 10

القيروان: دراسة إمكانيات التنمية

المركز التونسي للإقتصاد

08/03/2023

I. تحديات التنمية الترابية للمناطق قيد التحليل واللامركزية

II. التقرير التنموي لمنطقة القيروان

1. التشخيص التشاركي لتنمية ولاية القيروان

أ. ملامح المناطق المستهدفة: القيروان الشمالية والقيروان الجنوبية والسبيخة

ب. إمكانيات التنمية في الجهات موضوع التحليل

ج. البرامج والمشاريع التنموية موضوع التحليل

الخلاصة

التوصيات

المراجع

ايناس سويد

محللة

ines.souid@economie-tunisie.org

محمد علي الكردي

مدير مشروع - محلل

mohamedali.kardi@economie-tunisie.org

حلمي تومي

مستشار مناصرة

tellus.advisory@gmail.com



إنّ تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية على الصّعيدين المحلّي والجهويّ لا يمكن أن يحصل دون مواءمة نموذج التّنمية ومخطّطاتها مع الاحتياجات المحلّية لكلّ جهة وتعزيز مواردها الطبيعيّة والبشريّة والثّقافيّة في الوقت ذاته. وهو ما يؤدّي حتماً إلى تحقيق تنميةٍ شاملةٍ قائمةٍ على التّوزيع العادل للثروات والعدالة الاجتماعيّة ويساهم بشكل ملائم في خلق الثروة في الفضاء المشترك.

وتساهم المبادرات والتدابير الهيكلية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها مساهمة متواضعة في التّشجيع على الاستثمار في الجهات. وقد كان ذلك من خلال تحسين البنية التّحتية وبرمجة بعض المشاريع الواعدة في إطار المخطّطات التّنموية الأخيرة. إلا أنّ هذه المبادرات تبقى محدودة ولا تساهم مساهمة كبرى في تحسين التّنمية الاقتصاديّة على الصّعيدين المحلّي والجهوي ولا توفّر فرصاً حقيقية على مستوى الجهات.

المقدمة

تعاين تونس منذ عقود من فوارق جهويّة شديدة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالسياسات المتبعة لم تكن في الحقيقة قادرة على تحقيق تنمية عادلة بين الجهات وتقليص أوجه اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية المتوارثة منذ عقود¹. ولم تأخذ الاستراتيجيات التنموية الاحتياجات الحقيقية لهذه الجهات في الاعتبار ولم تستغل إمكانياتها على نحو جيّد. وقد نتج ذلك عن اتباع نهج المركزية السياسية والإدارية في تونس منذ الاستعمار. ثمّ إنّ السياسات المتبعة خلال العقود الأخيرة قد أدت إلى تفاقم أوجه التفاوت بين صعيد التنمية. وقد طالت الفوارق مجالات مختلفة لعلّ أهمها الفقر والهشاشة والبطالة التي مسّت فئة الشباب المتخرّجين حديثا والنساء في المقام الأول.

وقد ساهمت التوجّهات الاقتصادية للبلاد وتصلّب الإطار المؤسسي واحتكار الإدارة المركزية للقرار والمسائل المالية، خلال هذه الفترة، في تعزيز هذا التفاوت الجهوي الذي يمنح الأفضلية للمناطق الساحلية الأكثر تطورا على حساب المناطق الداخلية المهمّشة. وأدت هذه العوامل على وجه الخصوص إلى زيادة المشاكل الاجتماعية التي تعيق التنمية الجهويّة بشدّة، مثل الفقر وعدم الاستقرار والبطالة. ومن بين المناطق الأكثر تضررا تبرّز ولاية القيروان التي تحتل المرتبة قبل الأخيرة حسب مؤشر التنمية الجهويّة، حيث بلغ مؤشرها نحو 0.4 في 2018². وعلى الرغم من امتلاكها لنقاط قوّة مهمّة (على غرار التراث الثقافي الغني والموارد الطبيعية والمنتجات الفلاحية المتنوعة وما إلى ذلك) لمواجهة تحديات تنميتها، فإنّ هذه الولاية تعاني من حالة اجتماعية واقتصادية متردّية مع معدلات عالية جدا من الفقر والامية والبطالة.

ومع ذلك، ومن أجل تحقيق تنمية محلّية أكبر على مستوى الجهات، يجب وضع استراتيجيات قائمة على تعزيز الميزات النسبية المحليّة وكذلك إشراك الجهات الفاعلة المحليّة والسكان المعنيين وحشدهم. وقد أجرت تونس خلال العقد الماضي، إصلاحات كبيرة للتغلب على مشاكل المركزية الإدارية والاقتصادية القويّة. وركزت بالتالي على اللامركزية كركيزة مهمّة للتوجّهات الاستراتيجية الرئيسية للفترة الفاصلة بين 2016 و2020 للتنمية الجهويّة والمحليّة. وإنّ التنمية الجهوية العادلة والشاملة، التي تقلّل التفاوتات بين المناطق وتعزّز اللامركزية، هي أيضًا إحدى التوجّهات الرئيسية لرؤية تونس لعام 2035. وفي هذه الرؤية، أدرجت الدولة الاستخدام الأمثل للمزايا التنافسية للجهات وتعزيز القدرات الجهويّة من حيث التسويق التّرابي.

وعلى ضوء ما سبق وفي إطار مشروع «تشجيع مشاركة الشباب في التنمية الجهوية في تونس»، كانت ولاية القيروان موضوع دراستنا من أجل تحديد الفرص وإمكانيات التنمية الذاتية لمناطقها خاصّة معتمديات القيروان الجنوبية والقيروان الشمالية والسيخة.

تقترح هذه الورقة التوجيهية مجموعة من التوصيات التي تمت صياغتها إثر تشخيص وضع التنمية الجهوية في المنطقة. وقد اعتمدنا على منهجية التشخيص عبر التسويق التّرابي بالتكامل مع مراقبة المشاريع التنموية العموميّة وتقييمها. وتم تنفيذ العمل بطريقة تشاركية بمشاركة الشباب والجمعيات والجهات المؤسسية الفاعلة من هذه المناطق الثلاث.

ولإعداد هذه الوثيقة، اعتمد المرصد التونسي للاقتصاد (من خلال مشروع «ساهم: تعزيز مشاركة الشباب في التنمية الجهوية للبلاد التونسية») على منهجية تُشرك الشباب في مراقبة المشاريع التنموية التي ترمجها وتنفّذها السلطات المركزية.

إن إشراك الشباب في هذه العملية يمكّنهم من فهم الرؤية التنموية لمنطقتهم بشكل جيّد وتحديد الإشكاليات المرتبطة بذلك، كما يشجعهم على اقتراح حلول لمعالجة هذه الإشكاليات وصياغة رؤية تنموية تلبي احتياجاتهم.

وهكذا عمل المرصد على تنمية قدرات شباب الجهات في مراقبة ميزانية المشاريع العموميّة وإجراء التشخيص التّرابي، وتعزيز التعاون بين هؤلاء الشباب والسلطات العموميّة لتعزيز التنمية المحليّة لأراضيهم.

ويستهدف المشروع ثلاث مناطق وهي القيروان ومدنين والكاف، وهي من أكثر المناطق عرضة للتهميش حسب نتائج مؤشر التنمية الأخيرة لعام 2018. وفي القيروان، تم التركيز على ثلاث معتمديات وهي القيروان الجنوبية والقيروان الشماليّة والسيخة.

¹ ظاهر ن، (2010)، «التهيئة الترابية في تونس: خمسون سنة من السياسة تحت اختبار العولمة»، مجلة إيكوجيو، العدد 13.

² <http://www.itceq.tn/files/developpement-regional/in-dicateur-dev-regional.pdf>

I. تحديات التنمية الترابية للمناطق قيد التحليل واللامركزية

كشفت الثورة التونسية، التي اندلعت في 17 ديسمبر 2010 في المناطق الداخلية، عن حجم التفاوت الجهوي من حيث التنمية وقد أعادت طرح المسألة الترابية في قلب النقاشات السياسية. إن اللامركزية التي يجب أن تضع حداً لهذا الظلم الاجتماعي والترابي هي من بين الإصلاحات التي تعتبر موضوع إجماع وطني دون أدنى شك.

ولطالما كانت تحديات التنمية البشرية والاقتصادية المحلية ومساعي تقليص الفوارق بين مختلف جهات البلاد مصدر قلق كبير للسلطات الحكومية. فقد كانت جميع الاستراتيجيات والإصلاحات التي تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وتعزيز الروابط بين جهاتها المختلفة من أجل الحد من الفقر والفوارق الجهوية المتزايدة.

إن التنمية الجهوية العادلة والشاملة التي تقلص من الفوارق بين الجهات وتعزز اللامركزية، هي أيضا إحدى التوجهات الرئيسية لرؤية تونس لعام 2035 ولخطة التنمية للفترة الفاصلة بين 2016 و2020. إذ تعتمد الحكومة في نطاق هذه الرؤية استغلال المزايا التنافسية للجهات وتعزيز القدرات الجهوية من حيث التسويق الترابي.

ومع ذلك، كان نقص التعميم هو السمة الغالبة على البرامج الجهوية المختلفة لأنها كانت مجموعة من المشاريع المتنوعة التي تتميز بالتشتت المكاني. كما أن الجهات الفاعلة على المستوى الجهوي لا تمتلك التمويل اللازم ولا المهارات التقنية المطلوبة.

II. التقرير التنموي لمنطقة القيروان

تقع ولاية القيروان في الوسط التونسي. ويعتبر موقعها الجغرافي موقعا استراتيجيا، إذ تربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب، وتحيط بها ست ولايات، زغوان شمالاً، وسليانة وسيدي بوزيد غرباً، و صفاقس جنوباً، وسوسة والمهدية شرقاً. ومع ذلك، تأثرت المنطقة نوعاً ما بعد ربط صفاقس بتونس عبر المهدية من خلال الطريق السريع A1 في عام 2011.

إضافة إلى ذلك، تتمتع منطقة القيروان بموارد طبيعية مهمة نسبياً: الأراضي الزراعية والغابات والموارد المائية. كما أنها تزخر بتراث تاريخي وثقافي وأثري مهم ومهارات حرفية عالية. وتستمد المدينة جانبا كبيرا من سمعتها من مواقع الحضارة الإسلامية. فقد عُرفت باسم مدينة العلوم المشهورة بمدرسة المالكي للحقوق وكلية الطب. بالإضافة إلى ذلك، فهي مشهورة بمهارات الحرفيين فيها، ولا سيما في مجال صناعة النحاس والسجاد.

ومع ذلك، وعلى الرغم من إمكانياتها الطبيعية والتراثية بالإضافة إلى موقعها الجغرافي، تتمتع القيروان بمستوى متدنٍ من التنمية الاقتصادية. وفقا للتقييم التشخيصي لخطة التنمية للفترة الفاصلة بين 2016 و2020، فإن العائق الرئيسي الذي أعاق تنمية المنطقة هو ضعف نسيجها الاقتصادي القائم بشكل أساسي على القطاع الفلاحي، وتواضع قطاعي الصناعة والخدمات واقتصار السياحة على سياحة العبور³.

ويُضاف إلى ذلك ظهور علامات التصحر والتملح وتشبع التربة بالمياه. كما فشلت المنطقة أيضًا في الاستفادة بشكل جيد من تراثها الغني لجذب الأنشطة المولدة للقيمة وخلق تنمية اقتصادية ديناميكية في المنطقة.

وحسب مؤشرات التنمية، تعاني ولاية القيروان من مشاكل اجتماعية (أعلى معدل فقر في تونس عام 2015 (34.9%) والأمية (35% عام 2014)...) وعدم وجود أقطاب حضرية مهيأة بالإضافة إلى ضعف مؤشرات التنمية البشرية وضعف التغطية الصحية وضعف جودتها. ويبدو أن هذا هو ما يُضعف جاذبية المنطقة ويؤدي إلى هشاشة وضعها الاقتصادي.

http://www.mdici.gov.tn/wp-content/uploads/2017/06/Volume_Regional.pdf

⁴ المعهد الوطني للإحصاء

1. التشخيص التشاركي لتنمية ولاية القيروان

في إطار مشروع « ساهم لتعزيز انخراط الشباب في التنمية الجهوية»، كانت ولاية القيروان موضوع دراستنا بهدف تحديد الفرص وإمكانيات التنمية المحلية لأراضيها، خاصة معتمديات القيروان الجنوبية والقيروان الشمالية والسيخة.

أ. ملامح المناطق المستهدفة: القيروان الشمالية والقيروان الجنوبية والسيخة

القيروان الشمالية

تقع معتمدية القيروان الشمالية في الشمال الشرقي لولاية القيروان، وهي أكثر المعتمديات تحضراً حيث يبلغ عدد سكانها المقيمين في الأرياف 16%. أمّا من حيث البنية التحتية، فتضمّ هذه المعتمدية المستشفى الجهوي الوحيد في الولاية. وفيها منطقتان صناعيتان بمساحة 36 هكتار والعديد من المؤسسات الجامعية وحوالي 35 مركز تكوين مهني تغطي مجالات مختلفة. وتحتوي هذه المعتمدية أيضاً على مواقع تاريخية وأثرية مهمة، بما في ذلك جامع عقبة بن نافع وفسقية الأغالبة وجامع سيدي الصّحبي، وغيرها.

وتتيح هذه المميّزات المتنوّعة للقيروان الشمالية إمكانية جذب الأنشطة المولّدة للقيمة، خاصة في مجال السياحة الثقافية وإنشاء شركات ناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. إضافة إلى ذلك، فإن هذه المعتمدية مصنّفة في المجموعة الثانية من مناطق التنمية الجهوية، وبالتالي تستفيد من مجموعة من المزايا المحدّدة التي تمنحها الدولة في إطار التنمية الجهوية. ومع ذلك، لم تنجح هذه المنطقة في الاستفادة الكاملة من هذه المكتسبات حتى الآن لهيئة أراضيها وخلق ديناميكية اقتصادية تعتمد على قطاعات محتملة. ولا يزال لديها معدلات عالية من الأمية والبطالة.

القيروان الجنوبية

تمثل القيروان الجنوبية ثاني أكبر معتمدية في ولاية القيروان من حيث عدد السكان البالغ عددهم 102049 نسمة. وهي غنيّة بالموارد الطبيعية المهمة التي تتمثل بشكل خاص في 56,222 هكتار من الأراضي التي يمكن استخدامها للفلاحة. كما أنّ لديها 31,125 هكتاراً تستخدم في إنتاج الحبوب (14,700 هكتار) و18,945 هكتاراً مخصصاً لغراسة الأشجار و1885 هكتاراً مخصصاً لزراعة الخضر. وتحتوي هذه المعتمدية على مواقع تاريخية مختلفة (مساجد ومتاحف وفسقية الأغالبة، وغيرها).

وعلى الرغم من هذه المميّزات فإن معتمدية القيروان الجنوبية تعاني من العديد من نقاط الضعف التي تؤثر بشدة على تميّتها. إذ تسجّل أقلّ نسبة تعليم جامعي في تونس. كما أن لديها معدلات عالية جداً من الأمية والبطالة في صفوف الخريجين من التعليم العالي.

ووفقاً لإحصاءات السجّل الوطني للمؤسسات، شهدت هذه المنطقة انخفاضاً كبيراً في مجال بعث الشركات الصغرى والمتوسطة، حيث انخفض من 1273 إلى 955 شركة من جميع الأحجام والأنشطة مجتمعة خلال الفترة الفاصلة بين 2016 و2020.

السيخة

تقع معتمدية السيخة في شمال ولاية القيروان وهي منطقة ريفية في الغالب. يبلغ عدد سكانها 75,417 نسمة، يعيش 89% منهم في المناطق الريفية⁵. وتتميز بغلبة القطاع الفلاحي مع وجود نسيج صناعي لم يتنوع بما فيه الكفاية.

⁵ ديوان تنمية الوسط الغربي (2020)، «القيروان بالأرقام 2019»

وتحتوي هذه المعتمدية على 102,358 هكتاراً من الأراضي الفلاحية، مقسمة بشكل أساسي بين الأراضي القابلة للاستغلال (45%) والأراضي المخصصة للرعي (41%) والغابات (4687 هكتاراً). ويشمل إنتاجها الفلاحي 265 ألف طنّ من الحبوب و112,613 طنّاً من الخضار و48,300 طنّاً من الفلفل و15 ألف طنّاً من الطماطم و9600 طنّاً من البازلاء (الجلبانة). وفيها قطيع ماشية كبير يضمّ حوالي 90 ألف رأس، 97% منها أغنام و7680 رأس بقر. بالإضافة إلى ذلك، تنتشر المناطق الصناعية في هذه المنطقة على مساحة تزيد عن 50 هكتاراً من المناطق المهيأة وتشمل حوالي 5 شركات كبرى مثل Ritun وSICEP وGIPA وAgriland.

⁶ <http://www.odco.nat.tn/wp-content/uploads/2021/02/KAI-ROUAN-EN-CHIFFRE-2019.pdf>

ويشكّل الإنتاج الفلاحي المتنوع في السيخة فرصة لتحسين اقتصاد المنطقة ولكنه لا يزال يعتمد على الإدارة الرشيدة والتثمين الجيد للمنتجات الفلاحية. وتعاني المنطقة في الواقع من ضغط مفرط على الموارد الطبيعية (خاصة المياه) ومن الاستغلال الفوضوي والتغيرات المناخية... كما أنّ الافتقار إلى وجود وحدات تحويل وتعليب للمنتجات الفلاحية يؤدي بشكل غير مباشر إلى إبطاء التنمية الاقتصادية الجهوية.

ب. إمكانيات التنمية في الجهات موضوع التحليل

بيّن التشخيص التّراخي الذي تم إجراؤه في إطار مشروع ساهم أن المناطق الثلاثة التي تمّت دراستها تمتلك إمكانيات كبيرة لخلق قيمة مضافة إذا نجحت في تقوية وتعزيز قطاعات اقتصادية معينة تم تحديدها على أنها قطاعات استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للقيروان.

ونظرا لغنى ولاية القيروان بالموارد الطبيعية، فقد وقع الاختيار على ثلاثة قطاعات يعتقد أنها ذات صلة محتملة بالتنمية الاقتصادية في القيروان وهي: قطاع «تحويل المنتجات الطبيعية في صناعة مستحضرات التجميل والمستحضرات الصيدلانية» وقطاع «تصنيع الإنتاج الحيواني» وقطاع «تحويل الخضروات والفواكه المنتجة محلياً». تحتل القيروان المرتبة الثالثة على الصعيد الوطني في إنتاج التين الشوكي، و يمارس أكثر من مائة فلاح غراسة الورد في مناطق واسعة. كما أنّ منطقة القيروان تُعتبر المنتج الوطني الأول لبعض الخضار والفواكه (الفلفل الحار والمشمش). وبالتالي، فإن إدراج مرحلة تحويل المنتجات الفلاحية وتصنيعها سيمكّن من زيادة القيمة المضافة وتحسين جاذبية معتمديّاتها التي يغلب عليها الطابع الريفي، ولاسيما القيروان الجنوبية والسييخة.

إضافة إلى ذلك، تتمتع القيروان بتراث ثقافي غني جداً. ويظهر هذا في عدة أماكن أصليّة في المنطقة (مساجد وأسواق والمدينة العتيقة والمواقع التاريخية...). لذلك من المهمّ تحقيق الاستفادة الكاملة من هذه المزايا التسيبية من خلال بذل المزيد من الجهد في تعزيز التراث الثقافي والطبيعي واستثمارهما صالح السياحة.

وتتمتع المنطقة أيضاً بتراث طبيعي وغيابي مهمّ، إذ تمتد الغابة والمراعي على مساحة 180 ألف هكتار منها 16 ألف هكتار غابات طبيعية من أشجار الصنوبر الحلبي (الزقوقو). وتوجد بالقيروان أيضاً حديقتان وطنيتان هما حديقة جبل سرج الوطنية والحديقة الوطنية جبل زغودو.

وقد وقع الاختيار على «السياحة الثقافية» و «السياحة البيئية و سياحة المغامرات» بوصفهما قطاعين اقتصاديين محتملين يمكن أن يُسهما في جاذبية المنطقة وبالتالي في تنميتها الشاملة. كما أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال ضروري أيضاً لخلق قيمة مضافة في هذه المنطقة، إذ يمكن لتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال الموجهة نحو مجالات الحرف والفلاحة والسياحة أن تخلق أوجه تآزر مهمة مثل التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا الفلاحية والسياحة الإلكترونية وبالتالي تؤدي إلى تنمية اقتصاد القيروان.

ويوضّح الرسم أدناه هذه القطاعات المحددة في المناطق المستهدفة الثلاثة؛ القيروان الشمالية والقيروان الجنوبية والسييخة.

الرسم: القطاعات التي يمكن تنميتها في مناطق القيروان الشمالية والقيروان الجنوبية والسييخة⁷



⁷ المرصد التونسي للاقتصاد، (2022)، تشخيص تشاركي للتنمية في ولاية القيروان

ج. البرامج والمشاريع التنموية موضوع التحليل

لقد سلّط التشخيص التشاركي لمناطق القيروان الشمالية والقيروان الجنوبية والسيخة الضوء على البرامج والمشاريع التنموية العمومية التي تم تنفيذها أو التي هي قيد التنفيذ أو التي تقرر تنفيذها على مدار العقد الماضي. إذ تهدف متابعة هذه المشاريع إلى تقييم استجابتها لاحتياجات المنطقة وإلى تحديد المشكلات أو مواطن الخلل المتكررة فيها من أجل إضفاء التحسينات أو التغييرات الإدارية اللازمة على المستوى المحلي. وتوضّح الدراسة أن المشاريع موزعة على العديد من القطاعات (التنمية والتعليم والصحة وما إلى ذلك) وتستجيب أكثر للاحتياجات الاجتماعية للمناطق. ونادراً ما يتم ربطها بالأهداف الاستراتيجية طويلة المدى التي تمّ تحديدها على المستوى المحلي أو الجهوي. وحتى أقدم المشاريع لم تحقق أرباحاً كبيرة لتحسين جاذبية منطقة القيروان.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أيضاً أن نسبة تقدم تنفيذ معظم المشاريع بطيئة وتحتاج سنوات ليتمّ إنهاؤها أو أنها تتعرض لتعطيلات كبرى. إن مستوى تنفيذ المشاريع يثير القلق بشكل متزايد ويبدو أن الأزمة المالية الحالية قد زادت الوضع حدّة. كما تم تحديد قيود أخرى تُفسّر بطء تنفيذ الاستثمارات العمومية في منطقة القيروان: مثل بطء الإجراءات الإدارية ومشاكل التنسيق وتوزيع المسؤوليات بين الهياكل الإدارية المختلفة وغياب الموارد البشرية المختصة على المستوى المحلي وعدم توفّر الأموال المخصصة لهذه المشاريع والاختلاف مع مقدمي الخدمة أو أصحاب المشاريع.

وتكشف دراستنا أيضاً عن ضعف على صعيد شفافية الميزانية، إذ يوجد قصور على مستوى الاتصال ونشر تقارير تنفيذ الميزانية حسب الجهة (بما في ذلك تحديد أسباب تأخر إنجاز المشاريع التنموية الجهوية) وعدم التقيد بالأجال القانونية لنشر وثائق الميزانية.

ولا شك أنّ تحديد هذه العقبات والمشاكل تحديداً دقيقاً هو الأساس الذي ستقوم عليه عمليات التصحيح والتدارك. ومن بين الوسائل المهمة لتحقيق ذلك عملياً مراقبة المشاريع التنموية وتقييمها. كما أنّ اعتماد نهج تشاركي هو أمر مهمّ وفعال جداً لوضع المشاريع التنموية وتنفيذها. في الواقع، إنّ اعتماد المقاربة التشاركية داخل مختلف المؤسسات الحكومية وخارجها، خاصة في وضع خطط التنمية (تعزير النهج اللامركزي في مناقشة ميزانيات التنمية حسب الجهة واتخاذ القرارات بشأنها) أو في عملية مراقبة الميزانية كانت متواضعة حتى الآن ولا تأخذ في الاعتبار مبادئ الديمقراطية التشاركية.

وبالتالي، من المهمّ وضع نظام مراقبة وتقييم تشاركي (يشارك فيه المواطنون والسلطات المحلية) لتنفيذ ميزانيات التنمية الجهوية. ومن المهمّ أيضاً أثناء مرحلة التخطيط للبرامج أو المشاريع التنموية على مستوى المنطقة أن يتم مراعاة إمكانياتها واحترام الاحتياجات الحقيقية لسكانها.

تُعدُّ ولاية القيروان واحدة من المناطق الداخلية في تونس الأكثر تضرراً من سياسات التنمية الاقتصادية شديدة المركزية. ويُبيّن التشخيص التشاركي لهذه المعتمديّات الثلاثة؛ القيروان الشمالية والقيروان الجنوبية والسيخة، أنها تمتلك إمكانيات طبيعية وتراثية قوية تمكّن من خلق القيمة المضافة.

وقد أبرز تقييم هذه الإمكانيات المتنوعة إلى حد ما إمكانية تحديد قطاعات التنمية المستدامة والشاملة بطريقة تشاركية وفقاً لمزايا كل إقليم. وتمّ تحديد السياحة البديلة والمسؤولية وكذلك تحويل المنتجات الفلاحية على أنها فرص للتنمية في القيروان والسيخة. ويتمتع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال أيضاً بأهمية خاصّة نظراً للمساهمة التي يمكن أن يقدمها تآزراً مع مجالات الفلاحة والحرف/التراث والسياحة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تلعب البرامج والمشاريع التنموية العمومية دوراً مهماً في تعزيز القطاعات التنافسية والمستدامة وتحسين تنمية المنطقة. وسيتعين على المشاريع والبرامج التي سيتمّ تضمينها في الاستراتيجيات والخطط الجهوية الجديدة دعم الخصائص المقارنة والمحلية للقيروان والسيخة ومراعاتها.

- تُقدّر الأراضي الفلاحية في القيروان من قبلهاكل وزارة الفلاحة ب 590 ألف هكتار، بما في ذلك 450 ألف هكتار صالحة للزراعة و218,470 هكتار مخصصة للفلاحة، وهي تمثل 87.92 % من المساحة الإجمالية للمنطقة. إلا أنّ الممارسات الفلاحية السيئة، بما في ذلك الاستخدام المفرط للمبيدات الحشرية، تضر بشكل خطير بجودة المنتجات الفلاحية. لذلك يوصى بتحديث الإطار التشريعي والتنظيمي حول استخدام المبيدات الحشرية وكذلك المدخلات الأخرى المحظورة على المستوى الدولي ويوصى أيضا بدفعالمستخدمين إلى استخدام المنتجات البديلة، وخاصة المبيدات الحيوية.
- من أجل تحسين إدارة الموارد المائية المتاحة، بما في ذلك تجميع مياه الأمطار، يوصى بتعزيز برنامج الدعم الوطني لبناء صهاريج تجميع مياه الأمطار في المنازل. في الحقيقة، هناك آلية مالية تم تنظيمها بموجب المرسوم 1125 الصادر في 22 أوت 2016 والتي تُمكنالأشخاص الذين يقل دخلهم عن ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجور من الاستفادة من قرض من الصندوق الوطني لتحسين السكن (FNAH) بمبلغ يصل إلى 10 آلاف دينار بفائدة تبلغ 3.5% ويتم تسديده على سبع سنوات وذلك لتنفيذ مشروع«الماجل».كما يوصى بتوسيع قائمة المستفيدين من هذا البرنامج ليشمل فئات أخرى من أجل تشجيع الأسر على تجميع مياه الأمطار. بالإضافة إلى ذلك، يوصى بتنفيذ استراتيجيات تجميع مياه الصرف الصحي التي استخدمها الديوان الوطني للتطهير ومعالجتها، وكذلك الاستراتيجيات المتعلقة بإعادة استخدامها في مختلف المجالات (الصناعية والزراعية وغيرها).
- وعلى الرغم من وجود جامعة في القيروان بالإضافة إلى مؤسسات جامعية مختلفة في المنطقة، فإن التكوين لا يتماشى مع خصائص الجهة واحتياجاتها من حيثالموارد البشرية، ناهيك عن وجود عدة اختصاصات لا تتوافق مع الاختيارات المهنية للطلاب وتطلعاتهم. ويوصى بوضع استراتيجية شاملة لتكوينالموارد البشرية على المستوى الجامعي والتكوين المهني تراعي خصوصيات الجهة واحتياجات الأنشطة الاقتصادية والشركات.
- من أجل تطوير قطاععالمشاريع في الجهة، يوصى بإنشاء خط تمويل للمجموعات المهنية، خصوصا في الأنشطة الفلاحية. (من الضروري إصدار المراسيم التنفيذية للقانون المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني فيما يخصالتمويل والإعانات والمساعدات المالية والقدرة على الحصول على القروض).

الشفافية والمساءلة / التقارير

- تعزيز شفافية الميزانية أثناء عملية إعدادالميزانية.
- التقيد بالمواعيد النهائية القانونية عند نشر وثائق ميزانية الدولة.
- إعداد تقرير ربع سنوي عن تنفيذ الميزانية.
- نشر تقارير تنفيذ الميزانية حسب الجهة (بما في ذلك أسباب التأخير في المشاريع التنموية الجهوية).

المشاركة

- اعتماد مقارنة تشاركية داخل مختلف الجهات الحكومية وخارجها لإشراك المواطنين في هذه العملية، بما في ذلك تعزيز لامركزية بعض المناقشات والقرارات المتعلقة بميزانيات تنمية كل منطقة علحدة.
- دعمإشراك منظمات المجتمع المدني المحلية ومنظمات المجتمع المدني الشبابية في جميع مراحل تنفيذ المشاريع التنموية الجهوية والمحلية (من مرحلة برمجة الميزانية إلى مرحلة التنفيذ: على مستوى الولاية والبلدية).
- وضع نظام متابعة وتقييم تشاركي (بإشراك المواطنين والسلطات المحلية والجهوية) لتنفيذ ميزانيات التنمية الجهوية.

- تتميز منطقة القيروان بتنوع الإنتاج الفلاحي فيها (الذي يشمل زراعة الخضروغراسة الأشجار المثمرة بما في ذلك غراسة الزيتون وتربية الماشية وما إلى ذلك) القادر على تعزيز خلق الأنشطة المدرة للدخل. ولهذه الغاية، ويوصى بتنفيذ برامج متابعة للفلاحين وخاصة صغار الفلاحين من أجل دعم استمرارية المشاريع ونجاحها. كما يوصى بوضع استراتيجيات تكوين مهني يتم فيها منح الشهادات والديبلومات في القطاعات الفلاحية المختلفة. ويوصى أيضا بدعم الاستثمار في أنشطة حفظ وتحويل المنتجات الفلاحية، وإنشاء تسميات المنشأ المشمولة بالحماية والمراقبة (AOC / AOP) من أجل الترويج للمنتجات المحلية والحد من خسائر الناجمة بعد عملية جمع الثمار وتحسين سلاسل القيمة. وسيؤدي ذلك إلى ضمان دخل إضافي للفلاحين فضلاً عن خلق وظائف مستدامة ولائقة. ويوصى أيضا بالاستثمار في الفلاحة البيولوجية لتقليل الممارسات الضارة بالبيئة بما في ذلك استخدام المبيدات الحشرية الكيميائية. وأخيراً، يوصى بالتشجيع على إنتاج المحاصيل القادرة على الصمود واستخدام البذور المحلية الأكثر تكيفاً مع ظروف المياه والإجهاد المائي، للتكيف مع الظروف الجديدة بسبب تغير المناخ، وتقليل استهلاك المياه.
- وإضافة إلى ما سبق، يوصى بأن تُنظّم السلطات العمومية، بما في ذلك المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية على وجه الخصوص، حملات توعية للتشجيع على الاستثمار في الفلاحة البيولوجية وذلك بالتعاون مع المنظمات المهنية للفلاحين (مثل الاتحاد الوطني للفلاحة والصيد البحري وغيره). ويوصى أيضا بتطوير قنوات تسويق المنتجات الفلاحية البيولوجية خاصة من خلال تنظيم حملات ترويج تستهدف المستهلكين.
- وباعتبار الإنتاج الفلاحي المحلي، يوصى بإنشاء خطوط تمويل لتشجيع تكوين نسيج صناعي جهوي لتعليب وتحويل الإنتاج من خلال الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة وأيضا من خلال تنظيم قنوات التوزيع وإقامة المعارض ومساحات العرض. ويوصى أيضا بتشجيع الاستثمار في الأنشطة المرتبطة بتحويل المنتجات الفلاحية والمتعلقة بها (المعدات والتعبئة والتغليف وغيرها).
- من أجل دعم تطوير نسيج ريادة الأعمال في الجهة، يوصى بأن تُنظّم السلطات العمومية حملات إعلامية حول مجالات الاستثمار للشركات الصغرى والمتوسطة والشركات متناهية الصغر التي يحتاجها الاقتصاد المحلي. ويوصى أيضا بإنشاء خطوط للتمويل والمساعدات والإعانات إضافة إلى تسهيل حصول الشباب على القروض من أجل تمكينهم من بعث مشاريعهم. ويوصى أيضا بتعزيز برامج الدعم الحالية للبحث عن عمل بالنسبة إلى الشباب خاصة من خلال تعزيز قدراتهم ومعارفهم ومهاراتهم (مجال المهارات الشخصية والاستقلالية في البحث عن عمل ونتائج المشاريع المهنية). كما يوصى أيضا بتعزيز عملية مرافقة الشباب غير الحاصلين على شهادات من خلال تنظيم ورش عمل للاندماج المهني / الحصول على الوظيفة الأولى. وأخيراً، يوصى بالتعاون مع السلطات العمومية، بما في ذلك الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل (ANETI) في تنظيم برامج تكوينية يتم إثرها منح الشهادات والديبلومات من أجل تمكين الشبان الباحثين عن عمل من اكتساب الخبرات والمعارف والمهارات في المجالات الآخذة في التوسع وذات قابلية التوظيف العالية مثل زراعة النباتات العطرية والطبية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والسياحة البيئية والسياحة الثقافية وتربية المواشي والنشاطات ذات الصلة بها.
- بالإضافة إلى ما سبق، هناك حاجة إلى تفعيل مركز تكوين الشباب في التخصصات المذكورة أعلاه من خلال اعتماد برامج تكوين مبتكرة قائمة على ريادة الأعمال بالشراكة مع الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل (ANETI) وتطوير تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال الموجهة نحو أنشطة أخرى في الجهة مثل الحرف الفلاحة والسياحة وهو ما من شأنه أن يخلق أوجه تآزر مهمة مثل التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا الفلاحية والسياحة الإلكترونية.
- على الرغم من أن عدد الحرفيين يُقدّر بنحو 15 ألف حرفي في منطقة القيروان، إلا أن هناك مشكلة في التعرف على الحرفيين وعلى إنتاجهم، خاصة بالنظر إلى قلة عدد الحرفيين الحاملين للبطاقة المهنية للحرفي. (في معتمديتي القيروان كان عدد الحرفيين المصرح لهم ببطاقات حرفي 60 حرفياً فقط. ولدى معتمدية السبيخة أو القيروان الجنوبية حرفيان اثنان فقط). ولهذه الغاية، يوصى بأن تنظم السلطات العمومية حملة للبحث عن الحرفيين وتسجيلهم من خلال تزويدهم ببطاقات الحرفيين واعتماد العلامات وإنشاء تسميات المنشأ المشمولة بالحماية والمراقبة (AOC / AOP) وكذلك إنشاء فضاءات عرض مادية أو افتراضية لعرض منتجات الحرف اليدوية. كما يوصى بتنظيم برامج تكوينية للمهنيين الحرفيين من أجل الحفاظ على معارف الحرفيين ومهاراتهم وإدامتها وعدم فقدانها بسبب عدم انتقالها بين الأجيال.
- على الرغم من وجود إمكانيات قوية من حيث السياحة الثقافية في المنطقة، إلا أن هناك نقصاً في صيانة المواقع والآثار التاريخية والأثرية والدينية والمتاحف وترميمها وتعزيز قيمتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يوصى بتعزيز النهوض بهذا القطاع من خلال إنشاء وكالة متخصصة على المستوى الجهوي أو تعزيز الجهات الفاعلة في المجتمع المدني (الجمعيات العاملة على الحفاظ على التراث) بحيث يمكن توفير الموارد البشرية والمالية للمساهمة في صيانة هذه المواقع وإعادة تهيئتها. وهذا جزء من استراتيجية تطوير النشاط السياحي الثقافي من خلال إنشاء بيئة اقتصادية تشمل تطوير بنية تحتية للفنادق تتكون من وحدات صغيرة (نزل وبيوت ضيافة) ومطاعم وأماكن ترفيه مدمجة في مجال السياحة الجهوية.

- بالإضافة إلى ذلك، يوصى بتنظيم فعاليات احتفالية أو ثقافية مرتبطة بالتراث الثقافي والتاريخي للمنطقة ودعمها. وسيمكن تطوير هذا القطاع من خلق وظائف مستدامة ولائقة في المنطقة من خلال تعزيز تراثها. فعلى سبيل المثال، يوصى بتقوية البنية التحتية الفندقية لمدينة القيروان والمناطق المحيطة بها (السيخة وعين جلولة والشبيكة) من أجل الاستفادة من جذب المدينة لعدد كبير من الأجانب والسّياح المحليين خلال احتفالات المولد النبوي بينما لا تتجاوز طاقة الاستيعاب من حيث الإقامة 961 سريرًا. ومن الممكن أيضًا الترويج للتظاهرات الجهوية أو المحلية الأخرى مثل زيارات المرابطين (الزّرد) لجعلها مواعيد ثقافية موزعة على جدول أعمال سنوي. ويوصى أيضا بدعم مساحات العرض للمنتجات الحرفية والمحلية خلال الفعاليات المنظمة.
- وعلى صعيد آخر، يوصى بتطوير استخدام تقنيات المعلومات والاتصال الجديدة من أجل الترويج للمواقع والتظاهرات وعلى نطاق أوسع للتراث الثقافي للمنطقة ومنتجاتها.
- إنّ البنية التحتية الحالية لا تلبي احتياجات التنمية في المنطقة. ويوصى في هذا الصدد بإرساء آلية تشاركية بين السلطات العمومية والسكان وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل توجيه الاستثمارات في البنية التحتية نحو الاحتياجات الحقيقية لتحقيق رفاهية السكان واحتياجات النسيج الاقتصادي. ويوصى بتحديث البنية التحتية للطرق وتطوير البنية التحتية الرقمية وإعادة صيانة البنية التحتية خاصة من خلال إنشاء محطات ضخ جديدة لضمان حصول الجميع على المياه الصالحة للشرب.
- وعلى صعيد آخر، من الضروري تعزيز قدرة الإدارة على التحكم في استغلال المياه والتعامل مع عمليات التنقيب غير القانونية وغير المصرح بها.

على الصعيد المحلي

- التشجيع على إبرام عقود البرامج مع الجمعيات المحلية بشأن حماية البيئة من أجل التوعية بإدارة المياه ومعالجة النقص في المياه الصالحة للشرب (المقاربة الثقافية للمنطقة القائمة على الهندسة المائية الوراثة).
- حصر ممتلكات البلدية ودعم الشباب الخريجين والحرفيين من خلال توفير مبانٍ تابعة للبلدية من أجل إقامة مشاريع تتعلق بالتسويق الترابي (تثمين المنتجات المحلية) وتحويل المنتجات الفلاحية.
- تخصيص ميزانية محلية لتهيئة البنية التحتية وتسريع أعمال البناء (الإضاءة العمومية وإدارة النفايات وإنشاء المساحات الخضراء)

1. ظاهر ن.، (2010)، «التهيئة الترابية في تونس: خمسون سنة من السياسة تحت اختبار العولمة»، مجلة إيكو جيو، العدد 13.
2. <http://www.itceq.tn/files/developpementregional.pdf-dev-nal/indicateurregio>
3. http://www.mdici.gov.tn/wp-content/uploads/2017/06/Volume_Regional.pdf
4. المعهد الوطني للإحصاء
5. ديوان تنمية الوسط الغربي (2020)، «القيروان بالأرقام 2019»
6. <http://www.odco.nat.tn/wp2019pdf-FRECHIF-EN-content/uploads/2021/02/KAIROUAN>
7. المرصد التونسي للاقتصاد، (2022)، تشخيص تشاركي للتنمية في ولاية القيروان



المركز التونسي للإقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Economie

 contact@economie-tunisie.org

 www.economie-tunisie.org

 21, Rue du Niger - 1002 Tunis belvedere - Tunisia

 www.facebook.com/ObsTunEco

 (+216) 36 329 939